

فعالية سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تنمية شعبة الحليب بالجزائر (2009-2016)

The effectiveness of the agricultural and rural renewal policy in the development of milk branch in Algeria (2009-2016)

هارون سميرة¹، حوشين كمال²

¹ جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، samira.haroun@ummtto.dz

² جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، k-haouchine@umbb.dz

تاريخ النشر: 2020/12/30

تاريخ القبول: 2018/12/31

تاريخ الاستلام: 2018/06/06

ملخص:

تعتبر سياسة التجديد الفلاحي والريفي مواصلة لسياسة التنمية الفلاحية التي انطلقت سنة 2000م، حيث تم اعتبار فرع الحليب ثاني أهم فرع من بين الفروع العشرة للمنتجات ذات الأولوية ضمن هذه السياسة، أين تم تخصيص برنامج لتطوير إنتاج الحليب بالجزائر يتضمن الدعم المالي الموجه لإنتاج الحليب، جمعه وتحويله، وقد مثل الديوان الوطني المهني للحليب "ONIL" الأداة التنظيمية العامة لسياسة الدولة؛ حيث ارتفع الإنتاج المحلي من الحليب بشكل ملحوظ في ظل تطبيق هذا البرنامج إلا أن ذلك لم يمنع الدولة من الاستمرار في استيراد مسحوق الحليب، فقلة الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية المحلية وعدم تأقلم السلالات المستوردة، ضعف الموارد العلفية، سيادة النظام التقليدي في التربية، ضياع وفساد جزء كبير من الحليب أثناء جمعه، استعمال جزء من مسحوق الحليب المدعم في منتجات أخرى، السياسة السعيرية للدولة كل هذه الأسباب وغيرها حالت دون تحقيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي للاكتفاء الذاتي من الحليب في الجزائر.

كلمات مفتاحية: سياسة التجديد الفلاحي والريفي، برنامج تطوير إنتاج الحليب، شعبة الحليب، الجزائر.

تصنيفات JEL: L66، E64

Abstract:

The Agricultural and Rural Renewal Policy is a continuation of the agricultural development policy, Which was launched in 2000, The Milk Branch was considered the second most important branch of the 10 priority products within this policy, Where a milk production program in Algeria has been allocated, including financial support for the production, collection and transformation of milk, The National Office Professional of Milk (ONIL) was the general organizational tool of the state policy, Local of milk increased significantly under the implementation of this program, but this did not prevent the State from continuing to import milk powder, The Lack of attention to the development of local livestock and the non-adaptation of imported breeds, The weakness of feed resources, the traditional system of of raising cattle, Loss and corruption of a large part of the milk during collection, The use of part of the milk powder supported in other products, the price policy..., All these reasons and others obstructed the policy of agricultural and rural renewal in the achievement of self-sufficiency of milk in Algeria.

Keywords: Agricultural and Rural Renewal Policy, Milk Production Development Program, milk sector, Algeria.

JEL Classification Codes: E64, L66

1. مقدمة:

تعد شعبة الحليب في الجزائر من أهم الشعب التي يعاني أداؤها من عجز واضح في تلبية حاجات الاستهلاك، حيث تعد دولتنا أول مستهلك للحليب مغاربيا، مما اضطر الدولة للجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز حيث تعد الجزائر ثاني مستورد للحليب ومشتقاته عالميا بعد الصين، مما جعل القطاع في تبعية شبه مطلقة للسوق العالمية للمواد الأولية التي تشهد أسعارها ارتفاعات متتالية في السنوات الأخيرة، بالرغم من أن الجزائر تمتلك مقومات وإمكانات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب.

وفي إطار المسعى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب بالجزائر، قامت الدولة باستحداث برامج لدعم القطاع من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تم إعلانها رسميا بتاريخ 2009/02/28م، باعتبارها رؤية جديدة للحكومة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي ومن خلاله شعبة الحليب، في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014)، حيث تم انتهاز برنامج لتطوير إنتاج الحليب من خلال الدعم المالي الذي خصصته الدولة لدعم كل ما يتعلق بإنتاج الحليب انطلاقا بتربية الماشية الحلوب وتوفير المراعي والأعلاف، إنتاج الحليب الطازج، جمعه، تحويله وتسويقه.

1.1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره، جاءت هذه الدراسة لتبين فعالية سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تبنتها الدولة سنة 2009م في تنمية وتطوير شعبة الحليب بالجزائر من أجل بلوغ الأهداف المرسومة المتمثلة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب، ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية سياسة التجديد الفلاحي والريفي في دعم وتنمية شعبة الحليب بالجزائر؟
2.1. الأسئلة الفرعية:

وللإلمام بجميع النواحي التي تتضمنها هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1. ما هو واقع شعبة الحليب في الجزائر؟
 2. ما ماهية سياسة التجديد الفلاحي والريفي؟
 3. ما مضمون برنامج تطوير إنتاج الحليب؟
 4. ما هو تأثير برنامج الدعم الذي جاءت به سياسة التجديد الفلاحي والريفي على شعبة الحليب؟
- 3.1. فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:

1. تعاني شعبة الحليب في الجزائر منذ الاستقلال من العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
2. سياسة التجديد الفلاحي والريفي ما هي إلا مواصلة لسياسة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PANDA" سنة 2000م؛
3. يتضمن برنامج تطوير إنتاج الحليب الدعم المالي الموجه فقط لتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية؛

4. تمكنت الدولة الجزائرية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي الوصول بشعبة الحليب إلى مستويات الاكتفاء الذاتي.

4.1. منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مزيج من المنهجين الوصفي والمنهج التحليلي، اللذان يعتمدان على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد ملامحها وصفاتها بدقة، كما قمنا بجمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج علمية حول مدى مساهمة سياسة التجديد الفلاحي والريفي في تنمية ودعم شعبة الحليب بالجزائر.

5.1. الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث من جوانب مختلفة نذكر الآتي:

➤ دراسة (براحو فاققة، 2002/2003): تناولت هذه الدراسة موضوعا يدور حول مادة استهلاكية أساسية وهامة هي مادة الحليب التي تدخل في عديد قطاعات الاقتصاد الجزائري، حيث هدفت الدراسة إلى تبيان مكانة وأهمية استهلاك الحليب في الجزائر، تحديد حجم الفجوة الغذائية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تبعية غذائية كبيرة من حيث استيراد المواد الأولية التي تكلف الجزائر مبالغ طائلة من العملة الصعبة لاستيرادها، عجز الصناعة الجزائرية عن مواجهة الطلب المتزايد على الحليب، وتشابه الدراسات في تناولهما لشعبة الحليب غير أن الدراسة الأولى ركزت على مدى مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق الأمن الغذائي بيد أن دراستنا تحاول تبيان مدى تأثير سياسة التجديد الفلاحي والريفي على تنمية هذه لشعبة فالدرستان تقريبا متكاملتان.

➤ دراسة (سايب، 2009): تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع الاستهلاك الغذائي لمادة الحليب ومشتقاته من حيث الحجم والتنوعية، ومدى ارتباطه بالمؤثرات الخارجية كالعامل الاقتصادي والعامل الثقافي، وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية استهلاك الحليب ومشتقاته سواء من ناحية الحجم والتنوعية جد متأثرة بالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإعلامية، وتشابه مع دراستنا في تناولهما جانب الاستهلاك وواقع الاكتفاء الذاتي، لكنهما تختلفان في تناولهما جانبين منفصلين إذ ركزت هذا الدراسة على جانب الطلب بينما ركزت دراستنا على جانب العرض ومدى تأثير سياسة الدولة المعتمدة على تلبية هذا الطلب على مادة الحليب وبلوغ الاكتفاء الذاتي.

6.1. هيكل الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

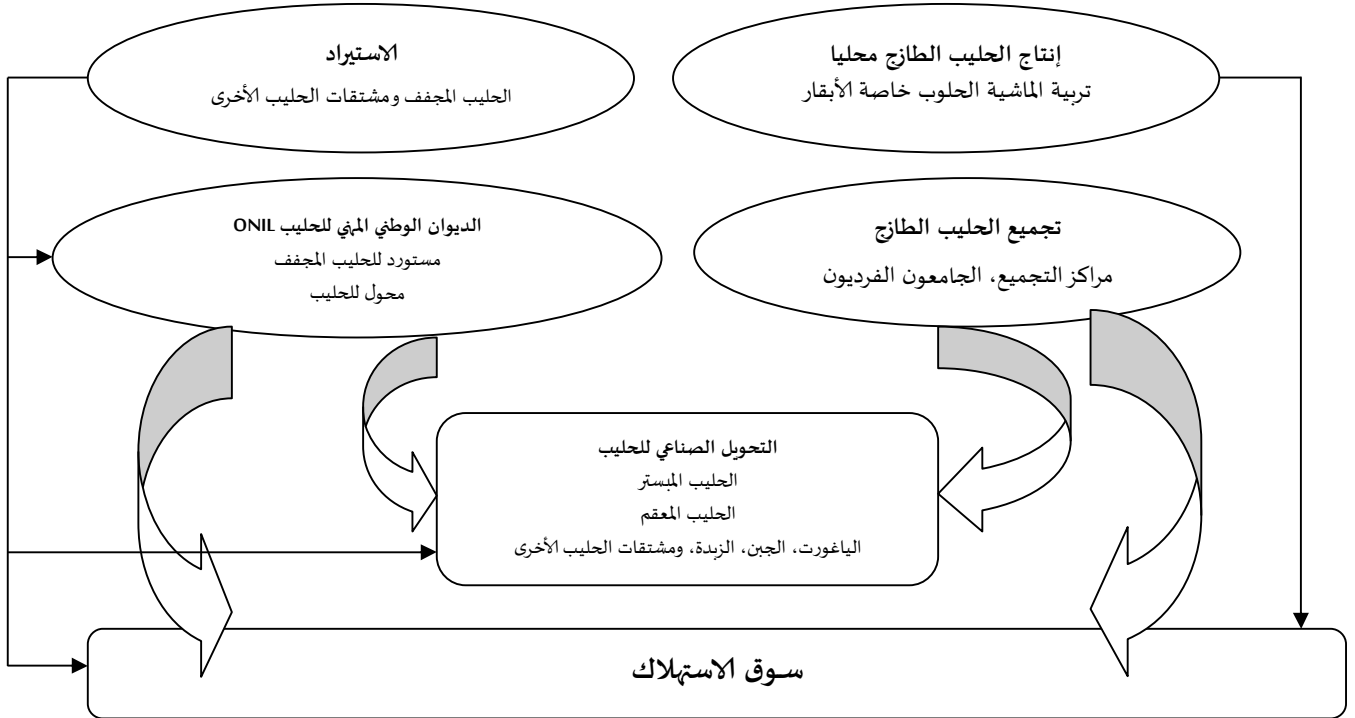
1. واقع شعبة الحليب بالجزائر قبل 2009؛
2. سياسة التجديد الفلاحي والريفي لسنة 2009؛
3. برنامج تطوير إنتاج الحليب؛

4. مساهمة برنامج تطوير إنتاج الحليب في دعم وتنمية شعبة الحليب بالجزائر للفترة (2009-2016).

2. واقع شعبة الحليب بالجزائر قبل 2009

شعبة الحليب في الجزائر تتكون من ثلاث حلقات أساسية تمثل بارتباطها مع بعضها البعض مسار هذه الأخيرة حيث نجد في أعلى المسار حلقة الإنتاج التي تشمل بدورها على ثلاث فروع رئيسية هي فرع تربية الماشية الحلوب بغرض إنتاج الحليب الطازج محليا، فرع تجميع الحليب وفرع استيراد الحليب المجفف؛ وفي أسفل المسار نجد حلقة سوق الاستهلاك وتتوسط هاتين الحلقتين حلقة تحويل الحليب صناعيا؛ ويمثل تدخل الدولة في هذا المسار بجميع حلقاته محددًا هامًا ورئيسيًا لتطور شعبة الحليب بالجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم "01": تنظيم شعبة الحليب في الجزائر



Source: (kaci & yahiaoui, 2017, p. 36)

من الشكل السابق يظهر تدخل الدولة في مسار شعبة الحليب من خلال الديوان الوطني المهني للحليب ONIL الذي يلعب دور المستورد الرئيسي للحليب المجفف الذي يعتبر المادة الخام الأساسية في إنتاج الحليب ومشتقاته في الجزائر أين يقوم بتوزيعه على الملبينات ومصانع تحويل الحليب بغرض تحويله إلى حليب مبستر. وتتميز شعبة الحليب في الجزائر بعجز كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الضرورية والهامة في النظام الغذائي للجزائريين حيث شهدت ومنذ الاستقلال إنتاج محلي غير كافي للحليب الطازج والذي قابله ضعف فادح في تجميعه، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية الداخلة في الصناعة التحويلية للحليب خصوصا الحليب المجفف في الأسواق العالمية، والجدول الموالي يوضح مؤشرات تطور شعبة الحليب خلال الفترة (1980م/2009م).

الجدول رقم "01": تطور مؤشرات شعبة الحليب في الجزائر للفترة (2009-1980).

النمو السنوي		متوسط الفترة			المؤشرات
2009/1987	1986/1980	2009/2001	2000/1987	1986/1980	
27,97	7,66	11042,66	8629	8015,17	عدد الحيوانات الحالبة (ألف رأس)
64,77	27,5	1826,90	1108,79	869,71	الإنتاج (ألف طن)
641,28	-	6,88	0,93	0,29	الصادرات (ألف طن)
29,80	48,7	2261,97	1742,64	1172	الواردات (ألف طن)
15,06	-8,7	44,76	38,9	42,6	نسبة الاكتفاء الذاتي

المصدر: (عماري، 2013/2014، صفحة 120)

من تتبع المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه نخرج بملاحظتين هامتين هما:

✓ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب طيلة الفترة (2009-1980) حيث لم تحقق الدولة الاكتفاء الذاتي من هذه المادة ولا حتى في سنة واحدة على الأقل بل على العكس انخفضت هذه النسبة خلال الفترة (2000-1987)، مما أدى بالدولة إلى اللجوء إلى الاستيراد وهذا ما يظهره الارتفاع المستمر لقيمة الواردات من الحليب خاصة الحليب المجفف، ويمكن إرجاع سبب العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الأساسية إلى أسباب عديدة كقلة رؤوس الماشية الحلوب، وضعف إنتاجية السلالات المحلية، عدم تأقلم السلالات المستوردة، قلة الأعلاف الحيوانية المحلية ونقص المراعي، سنوات الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال التسعينات، عدم وجود استراتيجية علمية لتربية المواشي، انتشار الأمراض المعدية كالحمى المالطية، السل البقري والتهاب الضرع، كل هذه الأسباب أثرت ومازالت تؤثر سلبا وبطريقة مباشرة وغير مباشرة على مستوى إنتاج الحليب وعلى تحقيق الاكتفاء الذاتي منه في الجزائر.

✓ كملاحظة ثانية وجدنا أن مؤشرات تطور شعبة الحليب في تحسن مستمر وارتفاع محسوس خلال الفترات الثلاث (2009-1980)، لكن هذا التحسن يظهر جليا خلال الفترة الأخيرة (2009-2000) إما على مستوى الإنتاج أو الاكتفاء الذاتي ويمكن إرجاع ذلك الاهتمام الكبير بشعبة الحليب في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PANDA الذي انتهج سنة 2000م، حيث ساهمت الدولة بتطوير شعبة الحليب من خلال دعم الفلاحين بتقديم القروض بفوائد منخفضة أو بدون فوائد ودعم وحدات الإنتاج الصغيرة الخاصة ببسترة الحليب بالآلات الخاصة بالحليب كالمصاهر وآلات الحلابة وغيرها، كما ساهمت الدولة في مزارع الأعلاف الخضراء بنحو 30% إلى 50% من تكلفة الاستثمار، وتدعيم مشروع التلقيح الاصطناعي بنسبة 100%، لكن رغم المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة لدعم وتطوير شعبة الحليب إلا أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الثلاثين سنة الماضية مقارنة بالقدرات الإنتاجية الوطنية، حيث لم يستطع الإنتاج المحلي تغطية الطلب الوطني إلا بنسبة 44% فقط والباقي 56% يستورد من الخارج، ويرجع ذلك للعديد من الصعوبات التي يعاني منها المتعاملون في هذا القطاع من مربين ومنتجين وجامعي الحليب ومصنعين ويمكن تلخيص تلك

الصعوبات في النقاط التالية: (عماري، 2013/2014)

✓ استراتيجية دعم الدولة لمنتجي الحليب تشجع الفلاحين الأوروبيين على إنتاج المزيد من الحليب لتصديره إلى الجزائر، ولا تشجع المنتجين الجزائريين على شراء الحليب المنتج محليا من طرف مربّي الأبقار، بسبب التعقيدات والصعوبات والنفقات الزائدة، وهو ما اضطر كثير من المربين لرمي كميات هائلة من الحليب في الوديان بعد أن فسدت وتخمّرت لأنهم رفضوا بيعها بالسعر الذي يريده أصحاب الملبّنات؛

✓ عدم تأقلم الأبقار المستوردة من فرنسا وألمانيا وهولندا والنمسا مع البيئة التي تعيش فيها وبالتالي يقل مردودها من إنتاج الحليب، حيث لم يتمكن المربون من بلوغ المردود الكامل للأبقار فإذا كانت البقرة من نوع هو ليشتاين تنتج في ألمانيا 30 لترا في اليوم، فعند قدومها الجزائر ينخفض مردودها إلى 15 لترا في اليوم فقط؛

✓ ارتفاع أسعار الأعلاف التي لم تعد في متناول المربين حيث بلغ سعر النوع المركز حوالي 3000 دج للقنطار الذي يعتبر ضروريا للأبقار حتى يتمكنوا من إنتاج الحليب؛

✓ معوقات إنتاجية تتمثل أساسا في: انخفاض الإنتاجية للأصناف المحلية وقصر مواسمها الإنتاجية، عدم توفر الرعاية الصحية الكافية أو غيابها، عدم كفاية الكوادر والبرامج التثقيفية والإرشادية، عدم إلمام المزارعين بالأساليب الحديثة في التربية والاعتماد الكبير على القطاع التقليدي في إنتاج الحليب ومشتقاته؛

✓ معوقات تصنيعية وتسويقية تتمثل أساسا في: بعد مناطق الإنتاج عن مناطق الاستهلاك، ارتفاع التكاليف الإنتاجية والتصنيعية، ارتفاع تكاليف العبوات، عدم توفر أو كفاية البني التحتية والخدمات التسويقية المساندة، عدم التزام المصنعين والمُسوقين بالمواصفات القياسية والشروط الصحية المتعلقة بإنتاج وتسويق الحليب ومشتقاته.

وأمام كل هذا يسعى الديوان الوطني المهني للحليب إلى إنجاح وتقوية البرنامج الوطني لسنة 2009 الذي انتهجته الدولة الجزائرية تحت اسم التجديد الفلاحي والريفي بالتنسيق مع وزارة الفلاحة من أجل خلق إطار فعال لترقية إنتاج مادة الحليب من خلال توفير كل الوسائل لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية خاصة مادة الحليب والتقليص من نسبة الاستيراد لهذه المادة لتحسين الإنتاج الوطني، وفيما يلي تعريف لهذا البرنامج وتبيان لمحتواه الخاص بشعبة الحليب وتقييم لأثره على مستوى الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الرئيسية.

3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي

وضع خطاب رئيس الجمهورية يوم 28 فيفري 2009م ببسكرة الأسس العامة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي جاءت أهدافها مطابقة للأهداف الأساسية التي عرفتھا السياسات الفلاحية السابقة حيث كانت مواصلة لسياسة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PANDA" سنة 2000م، وسنحاول فيما يلي تبين أهداف هذا البرنامج وأهم ركائزه.

1.3. أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: أعلن رئيس الجمهورية في الندوة التي عقدت ببسكرة سنة 2009م بأن الحكومة قد قررت مسح ديون كافة الفلاحين والتي بلغت حينها 41 مليار دينار جزائري كخطوة

لتشجيع الفلاحين على التوسع في الاستثمار في قطاع الفلاحة، وتهدف الدولة الجزائرية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي، وتعتمد هذه السياسة في استراتيجيتها على: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 05)

- ✓ جعل الفلاحة في خدمة النمو والأمن الغذائي والأمن الوطني؛
- ✓ إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد؛
- ✓ فاعلون مجندون أحسن وإشراكهم أكثر؛
- ✓ تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية في البداية والنهاية؛
- ✓ ضبط اقتصادي فعال؛
- ✓ جهاز للتأطير وللبحث والتنمية ناجع أكثر؛
- ✓ تسويق يضمن تئمين أفضل للإنتاج؛
- ✓ تجنيد وتئمين مستدام للمورد المائي؛
- ✓ تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة.

تؤكد سياسة التجديد الفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962م، أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيق للنمو الاقتصادي الشامل"، حيث تتمحور الاستراتيجية المقررة في التقليل من نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة بفضل الإشراك القوي لمختلف الفاعلين الخواص والعموميين وترقية حكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

2.3. ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتمحور ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاث ركائز متكاملة وإطار تحفيزي وهي بالتفصيل فيما يلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، صفحة 06)

الركيزة الأولى: التجديد الريفي: يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاوض الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

يستهدف التجديد الريفي في أهدافه وفي مداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر كالجبال والسهوب والصحراء، ويشرك التجديد الريفي العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية، المستثمرون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والإدارية، هيئات التكوين والقرض... الخ)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع

التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي (الحرف، الماء الصالح للشرب، الطاقة الكهربائية، تامين الموروث الثقافي...الخ) بالترقية ما بين القطاعات.

الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي: يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة "فرع" لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

الركيزة الثالثة: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم، فبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية يهدف بالأساس إلى:

- ✓ عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
 - ✓ استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
 - ✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
 - ✓ تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.
- الركيزة الرابعة: الإطار التحفيزي:** تكملة للركائز الثلاثة يشمل الإطار التحفيزي على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي وهي كالآتي:
- ✓ الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المتلقاة؛
 - ✓ ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛
 - ✓ تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛
 - ✓ مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛
 - ✓ تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة وعمومية) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

لقد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا استراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014) والهدف من ذلك أساسا محور حول إنعاش القطاع الفلاحي ككل، ودعم أسس تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وقد كان لفرع الحليب نصيب من هذا البرنامج سنحاول التطرق إليه فيما يلي بشيء من التفصيل.

4. برنامج تطوير إنتاج الحليب

يتضمن برنامج تطوير إنتاج الحليب الدعم المالي الموجه لاقتناء عتاد وتجهيزات خاصة بالتربية، إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب، حماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية، الدعم المخصص لإنتاج الأعلاف، وهي بالتفصيل في الآتي:

1.4. دعم إنتاج وجمع ودمج الحليب: يشمل ما يلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2009)

- ✓ دعم ب 12 دج / للتر الواحد لكل مربي منتج لحليب البقر، الماعز، النعجة والناقة؛
- ✓ دعم ب 5 دج / للتر الواحد بالنسبة لجامعي الحليب ولمراكز التجميع؛
- ✓ دعم ما بين 2 دج و 4 دج / للتر الواحد لكل محول مصنع للحليب المبستر المعبأ.

2.4. اقتناء عتاد وتجهيزات خاصة بالتربية: يشمل ما يلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008)

- ✓ دعم يصل إلى 30% بسقف لا يتعدى 40000 دج لكل مربي له إسطل به على الأقل ست بقرات حلوب، بالنسبة لاقتناء أحواض شرب آلية وكذا أنابيب التوصيل؛
- ✓ دعم بنسبة 30% بسقف محدد حسب طبيعة العتاد بالنسبة لاقتناء عتاد الحليب؛
- ✓ دعم بنسبة 30% بسقف لا يتعدى 500000 دج بالنسبة لهيئة منشآت التربية.

3.4. إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب: وتشمل ما يلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008)

- ✓ دعم بنسبة 30% بسقف لا يتعدى 160000 دج بالنسبة للبرميل ذو سعة 500 لتر فيما يخص مركز الجمع الأولي؛

- ✓ دعم بنسبة 30% بسقف محدد حسب سعة البرميل بالنسبة لمركز الجمع الرئيسي؛
- ✓ دعم بنسبة 30% بسقف محدد حسب سعة الصهريج بالنسبة لنقل الحليب؛
- ✓ دعم بنسبة 30% بسقف لا يتعدى 35500 دج بالنسبة لاقتناء حقيبة مراقبة نوعية الحليب.

4.4. حماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية: وتشمل الآتي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008)

- ✓ دعم التلقيح الاصطناعي للأبقار يعادل 1800 دج للتلقيح الاصطناعي المخصب؛
- ✓ دعم يتراوح ما بين 10000 دج و 50000 دج بالنسبة لإنتاج فحول الأبقار؛
- ✓ دعم يتراوح ما بين 10000 دج و 60000 دج بالنسبة لمشتلات إنتاج العجلات.

5.4. إنتاج الأعلاف: ويتضمن ما يلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2008)

- ✓ 50% دعم بسقف لا يتعدى 6000 دج / للهكتار لكل مستثمر فلاحي يدمج الزراعات العلفية في أنظمتها الإنتاجية هذا فيما يخص تطوير الإنتاج والإنتاجية من الأعلاف؛
- ✓ 30% دعم بسقف لا يتعدى 40000 دج للمستثمرة الواحدة ولكل مستثمر يقوم بعملية السيلاج فيما يخص اقتناء آلة السيلاج؛
- ✓ دعم بسقف 500 دج / م³ إلى حد أقصاه 100000 دج / للمستثمرة الواحدة، ولكل مستثمر يملك على

الأقل ست بقرات وهياكل ذات حجم 250 م³ على الأقل بالنسبة لبناء المظمورات. من خلال العرض السابق تبدو الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي عامة ولشعبة الحليب خاصة بالنسبة للحكومة، حيث أولت اهتماما بالغاً لهذه الشعبة من خلال تخصيص موارد مالية ضخمة لدعم إنتاج الحليب بدءاً بتربية الماشية وتغذيتها من الأعلاف والتلقيح وصولاً إلى جمع الحليب وتحويله، وسنحاول فيما يلي تبين كيفية الاستفادة من الدعم المدرج في هذا البرنامج.

5. مساهمة برنامج تطوير إنتاج الحليب في دعم وتنمية شعبة الحليب بالجزائر للفترة (2009-2016).

استعملت الدولة الجزائرية سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومن خلالها برنامج تطوير الحليب كأداة لتحقيق السيادة الغذائية في مادة الحليب التي تعاني عجزاً كبيراً في توفيرها للمستهلكين، ولبيان مدى مساهمة هذه السياسة في تنمية شعبة الحليب بالجزائر لابد من تحديد إنجازات السياسة ونتائجها منذ انطلاقها سنة 2009م ومقارنتها بالسنوات السابقة، وكذا تحديد مستويات الاكتفاء الذاتي المحققة في إنتاج الحليب، وتتبع ميزان التجارة الخارجية المتعلق بالمواد الأولية الداخلة في صناعة الحليب ومشتقاته.

1.5. تطور مؤشرات شعبة الحليب خلال الفترة (2009-2015): حاولت الدولة الجزائرية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما تخفيض واردات مسحوق الحليب وثانيهما تطوير الإنتاج المحلي من الحليب الخام، وقد مثل الديوان الوطني المهني للحليب "ONIL" الأداة التنظيمية العامة لسياسة الدولة، وذلك من خلال استعمال النظام التعاقدي الذي يسمح لجميع الأطراف الفاعلة في شعبة الحليب من الاستفادة من الدعم والإعانات الممنوحة وفيما يلي جدول يوضح تطور مؤشرات كل من أعداد الملبنات، المربين، جامعي الحليب المتعاقدين والمستفيدين من الدعم وكذا يبين تطور الكمية المنتجة من الحليب الطازج والكمية المجمعة منه خلال الفترة (2009-2015).

الجدول رقم "02": تطور مؤشرات شعبة الحليب خلال (2009-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
182	180	167	153	135	95	88	عدد الملبنات
1794	1636	1424	1200	1011	755	659	عدد جامعي الحليب
34300	35524	33642	32000	25300	18144	13726	عدد المربين
-	276832	251491	226936	185281	143272	83704	عدد الأبقار الحلوب
3,8	3,6	3,4	3,1	2,9	2,6	2,4	كمية الحليب الطازج 10 ⁹ ل
972	979	914	750	572	400	189	كمية الحليب المجموع 10 ⁶ ل
359,67	372,05	200,37	299,62	328,50	293,01	293,01	كمية مسحوق الحليب المستوردة 1000 طن

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:

(Daoudi, Assassi, Terranti, & Colin, 2017, p. 10)، (kaci & yahiaoui, 2017, pp. 39,40)،

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 115)، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 190)،

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014، صفحة 175)، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011، صفحة 193).

من تتبع الجدول السابق نلاحظ تحسن مستمر ومتزايد في مؤشرات شعبة الحليب، حيث يظهر لنا تزايد أعداد الملبنات والمربين والجامعين المستفيدين من الدعم أي الذين يعملون بنظام التعاقد مع الديوان الوطني المهني للحليب، حيث ارتفع عدد الملبنات من 88 ملبنة في 2009 إلى 182 ملبنة متعاقدة في 2015، وعدد المربين المتعاقدين ارتفع هو الآخر من 13726 مربي في 2009 إلى 34300 مربي في 2015، أما عدد جامعي الحليب أو مراكز الجمع فقد ارتفعت هي الأخرى من 659 جامع في 2009 إلى 1794 جامع في 2015، يمكن تفسير هذا الارتفاع بمدى أهمية نظام التعاقد ومدى نجاعته حيث ساهم الدعم الممنوح من طرف الدولة في إطار برنامج تطوير إنتاج الحليب في تحفيز عدد من الفلاحين على الولوج في هذا القطاع إما بشراء الماشية وتربيتها قصد إنتاج الحليب حيث شجعت الدولة ذلك من خلال دعم إنتاج الأعلاف ودعم التلقيح الاصطناعي ودعم إنشاء مزارع الحليب بتوفير الأجهزة والمعدات ومتطلبات التربية الضرورية مما أدى إلى زيادة عدد المربين، أو إنشاء مراكز متخصصة لجمع الحليب وتوزيعه على الملبنات من خلال منحة الجمع وتشجيع الدولة لإنشاء مراكز جمع جديدة وتدعيمها بمعدات ووسائل النقل والتبريد مما أدى إلى ارتفاع عدد مراكز التجميع.

من جهة أخرى نلاحظ ارتفاع كمية الإنتاج الوطني من الحليب الطازج طيلة فترة الدراسة حيث سجل الإنتاج سنة 2009 ما يقارب $10 \times 2,4$ لتر، أما في 2015 فقد ارتفع الإنتاج إلى $10 \times 3,8$ لتر من الحليب بمعدل ارتفاع قدره 63% ويمكن تفسير هذا الارتفاع بتزايد عدد المربين من جهة وتزايد عدد الحيوانات الحلوب من جهة أخرى خاصة الحلوب حيث وصل عدد الأبقار الحلوب لدى المربين المتعاقدين في 2014 إلى 276832 بقرة بعدما كان 83704 بقرة، بالإضافة إلى الدعم الممنوح من قبل الدولة فيما يخص حماية وتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية من خلال التلقيح الاصطناعي ودعم إنتاج العجول والعجلات، ودعم إنتاج الأعلاف بهدف توفير التغذية اللازمة للماشية الحلوب، دعم اقتناء العتاد والتجهيزات الخاصة بالتربية كأحواض الشرب، آلات الحلابة، وتهيئة منشآت التربية وغيرها.

نلاحظ من الجدول السابق كذلك الارتفاع المحسوس في الكميات المجمعة من الحليب الطازج حيث سجلت أعلى قيمة لها في 2014 بما يعادل 10×979 لتر وانخفضت هذه الكمية في السنة الموالية 2015 بما يعادل 10×7 لتر، لكن مقارنة بكمية الحليب المجمعة في 2009 والمقدرة 10×189 لتر فمؤشر الحليب المجمع سجل ارتفاعا ملحوظا منذ 2009، ويرجع ذلك للسياسة التدعيمية للدولة والتي نصت على منح دعم مالي قدره 5 دج/لتر الواحد بالنسبة لجامعي الحليب ولمراكز التجميع؛ وهذا ما شجع جامعي الحليب على زيادة نشاطهم، بالإضافة الدعم الممنوح بهدف إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب ونقله واقتناء حقيبة مراقبة نوعية الحليب، وبالتالي تم إنشاء مراكز جمع جديدة وتحسين المراكز القديمة عن طريق اقتناء معدات وأجهزة حديثة وتوفير وسائل النقل والتبريد، ويمكن تفسير هذه الزيادة أيضا بالتناسب الطردي مع ارتفاع الكمية المنتجة من الحليب الطازج التي سبق وأشرنا إليها.

2.5. تطور مؤشرات الاكتفاء الذاتي خلال الفترة (2009-2015): سنحاول تبين أثر سياسة التجديد الفلاحي والريفي ومن خلاله برنامج تطوير إنتاج الحليب على مؤشرات الاكتفاء الذاتي من الحليب ومشتقاته بالجزائر، بالتطرق إلى مستويات الواردات والصادرات والمتاح للاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي من الحليب ومشتقاته خلال الفترة (2009-2015).

الجدول رقم "03": تطور مؤشرات الاكتفاء الذاتي من الحليب ومشتقاته خلال الفترة (2009-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
3894.68	3648.48	3402.37	3062.95	3163.94	2854.00	2377.58	الإنتاج/ألف طن
0,60	0,34	0,1	16,81	16,81	16,81	16,81	الصادرات ألف طن
3373,15	3579,38	2000	2832	2832	2752,26	2752,26	الواردات ألف طن
7267,56	7227,59	5400,6	5879	5981	5589,52	5113,09	المتاح للاستهلاك ألف طن
53,59	50,48	63,0	52,1	52,9	51,06	46,50	نسبة الاكتفاء الذاتي %

حيث: نسبة الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / المتاح لاستهلاك) × 100.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، صفحة 293)، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014، صفحة 270)

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2011، صفحة 296)، (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2013، صفحة 270)

انطلاقاً من الجدول السابق ومن تتبع قيمة الصادرات والواردات الإجمالية للحليب ومشتقاته في الجزائر نلاحظ أن الصادرات الجزائرية للحليب ومشتقاته تكاد تكون منعدمة طيلة وتشهد انخفاضاً مستمراً فالدولة لم تستطع تلبية حاجيات المستهلكين من هذه المادة فكيف لها أن تصدر، أما من ملاحظة الواردات فنجد أنها شهدت تذبذب خلال الفترة (2009-2015) حيث شهدت استقرار طفيف خلال الأربع سنوات الأولى أي من سنة 2009 إلى غاية 2012، ثم انخفضت كمية الواردات بدرجة معتبرة سنة 2013 لكنها عادت للارتفاع مرة أخرى في السنة الموالية مسجلة أعلى قيمة لها تعادل 3579,38 ألف طن، وانخفضت هذه القيمة بـ 206,23 ألف طن في 2015، لكن على العموم يمكن القول أن قيمة الواردات الإجمالية للحليب ومشتقاته بقيت مرتفعة طيلة فترة الدراسة وهذا ما يفسر عدم قدرة الإنتاج المحلي من الحليب على تلبية الطلب الوطني رغم التحسن الملحوظ والارتفاع التدريجي الذي شهده، بالإضافة إلى ذلك يمكن تفسير ارتفاع الواردات بارتفاع معدل الاستهلاك للفرد الجزائري حيث وصل إلى 110 لتر/الفرد في 2014 بعدما كان 106 لتر/الفرد سنة 2000، إذن فارتفاع الإنتاج المحلي قابله ارتفاع في معدل الاستهلاك الفردي هذا ما أدى إلى استمرار العجز وعدم انخفاض قيمة الواردات، أما إذا انتقلنا إلى كمية الحليب ومشتقاته المتاحة للاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي المحققة نجد أن الدولة الجزائرية استطاعت نوعاً ما توفير الحليب للمواطنين بكميات أوفر حيث نلاحظ ارتفاع تدريجي وتحسن مستمر في كميات الحليب المتاحة للاستهلاك، لكن بالرجوع إلى نسب الاكتفاء الذاتي نجد أنها سجلت أعلى قيمة لها في 2013 بمعدل 63,17% إلا أنها انخفضت في السنتين الموالتين بدرجة معتبرة مسجلة 50,48% و 53,59% في 2014 و 2015 على التوالي، لكن ورغم التحسن الملحوظ والارتفاع المستمر لمعدلات الاكتفاء الذاتي إلى أنها تبقى

دون المستويات المطلوبة ويمكن إرجاع ذلك إلى بعض الثغرات والنقصات والمشاكل والعراقيل التي صادفت سياسة الدولة الجزائرية في تحقيق هدفها وهو الوصول بشعبة الحليب إلى مستويات الاكتفاء الذاتي ويمكن إيجاز بعض منها في النقاط التالية:

- ✓ غياب برنامج خاص بتنمية تربية المواشي كونها تلعب دورا محوريا في تنمية الإنتاج الحيواني، حيث أنها منحت جزاء صغيرا من الدعم ضمن برنامج تطوير إنتاج الحليب وهذا غير كاف؛
 - ✓ غياب برنامج خاص بتنمية الموارد المائية في سبيل الرفع من طاقاتها التخزينية فأغلب الأراضي الزراعية أو الرعوية تعتمد في ربحها على مياه الأمطار التي تتسم بالتذبذب وعدم الاعتدال في الكميات المتساقطة من سنة لأخرى مما يؤثر سلبا على إنتاجية هذه الأراضي من المحاصيل والأعلاف؛
 - ✓ ضعف إنتاج علف الماشية كما ونوعا إما على شكل مراعي أو محاصيل علفية أدى إلى استيرادها وهذا ما يرفع أيضا من فاتورة الواردات المتعلقة بإنتاج الحليب؛
 - ✓ أغلبية الفلاحين يمارسون النظام التقليدي في إنتاج الحليب وتربية الماشية باستعمال وسائل وتقنيات بدائية في التغذية والحلابة ولم تتوسع بعد الاعتماد على المكننة والأساليب والتقنيات الحديثة، كما أن إنتاجها يوجه للاستهلاك العائلي وليس للتحويل الصناعي؛
 - ✓ نقص التأهيل العلمي والمعرفي لدى مربّي الماشية وعدم تحكمهم في تقنيات وطرق تربية المواشي الحديثة؛
 - ✓ عدم إعطاء الاهتمام الكافي لتحسين إنتاج الحليب من سلالات الأبقار المحلية وهو ما دفع بالسلطات العمومية لاستيراد الأبقار من دول أجنبية؛
 - ✓ ضعف مردودية الأبقار المستوردة بسبب عدم تأقلمها مع الظروف الطبيعية والمناخية للوطن؛
 - ✓ السياسة السعيرية التي تنتهجها الحكومة لتحافظ على السلم الاجتماعي والتي لا تعبر عن السعر الحقيقي لمنتج الحليب، والتي لا تشجع الفلاحين على الاستثمار في إنتاجه؛
 - ✓ نقص الدعم الموجه للتوسع في تجميع الحليب؛
 - ✓ جزء من مسحوق الحليب المدعم من طرف الدولة تحول إلى منتجات أخرى؛
 - ✓ الانغلاق على الذات وعدم الاعتماد على عقود الشراكة مع دول خارجية كالدول المجاورة العربية والأجنبية للاستفادة من تجاربها الناجحة في القطاع ولتبادل الخبرات؛
- وعليه يمكن القول بأن سياسة التجديد الفلاحي والريفي قد جاءت بحلول جديدة لعدة مشاكل مستعصية ومتراكمة لقطاع الفلاحة عموما وشعبة الحليب خصوصا، وأنها تناولت عدة قضايا تعد أحد نقاط ضعف الفلاحة الوطنية، كما أن تطبيقها مكن من تحقيق عدة مكتسبات خاصة في تنمية شعبة الحليب ورفع الإنتاج المحلي، إلا أن ضخامة البرنامج أمام نقص الموارد المادية، المالية والبشرية، وعدم ترشيد استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة حال دون تحقيق الأهداف المرسومة في بلوغ الاكتفاء الذاتي من الحليب.

6. الخلاصة:

أظهر العرض النظري لسياسة التجديد الفلاحي والريفي ومن خلالها برنامج تطوير إنتاج الحليب مدى اتسام هذه السياسة بالثراء في الأهداف وإدخالها لأبعاد جديدة سعت من خلالها إلى حل بعض المشاكل المتراكمة في شعبة الحليب والمسجلة منذ السياسات الأولى بعد الاستقلال، وعلى ضوء ما سبق التطرق إليه في هذه الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكرها فيما يلي:

1.6. نتائج الدراسة: توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ شعبة الحليب في الجزائر تتكون من ثلاث حلقات أساسية هي حلقة الإنتاج، حلقة التحويل وحلقة الاستهلاك وتمثل الدولة المنظم الأساسي لهذه الحلقات؛
- ✓ تتميز شعبة الحليب في الجزائر بعجز كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الضرورية والهامة في النظام الغذائي للجزائريين؛
- ✓ برنامج لتطوير إنتاج الحليب بالجزائر يتضمن دعم مالي موجه لإنتاج الحليب، جمعه، تحويله، إنتاج الأعلاف، تنمية الثروة الحيوانية؛
- ✓ حاولت الدولة الجزائرية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما تخفيض واردات مسحوق الحليب وثانيهما تطوير الإنتاج المحلي من الحليب الخام؛
- ✓ مكن تطبيق برنامج تطوير إنتاج الحليب من رفع الإنتاج المحلي من الحليب الطازج، وتحسين طرق ووسائل جمعه، وتحفيز العديد من الفلاحين والمستثمرين من الولوج في عالم الفلاحة وتربية الماشية؛
- ✓ فشل سياسة التجديد الفلاحي والريفي في التخفيض من قيمة واردات مسحوق الحليب وتحقيق الاكتفاء الذاتي من منتج الحليب؛
- ✓ ضخامة برنامج تطوير إنتاج الحليب أمام نقص الموارد المادية، المالية والبشرية، وعدم ترشيد استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة حال دون تحقيق الأهداف المرسومة في بلوغ الاكتفاء الذاتي من الحليب؛
- ✓ قلة الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية المحلية وعدم تأقلم السلالات المستوردة، قلة المراعي والمحاصيل العلفية، سيادة النظام التقليدي في التربية، ضياع وفساد جزء كبير من الحليب أثناء جمعه، استعمال جزء من مسحوق الحليب المدعم في منتجات أخرى، كل هذه الأسباب وغيرها حالت دون تحقيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب.

2.6. اختبار صحة الفرضيات: من مجمل النتائج المتوصل إليها أمكننا إثبات أو نفي فرضيات الدراسة حيث توصلنا إلى ما يلي:

- ✓ تم إثبات صحة الفرضية الأولى حيث وجدنا أنه رغم المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة لدعم وتطوير شعبة الحليب إلا أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الثلاثين سنة الماضية مقارنة بالقدرات الإنتاجية الوطنية، حيث لم يستطع الإنتاج المحلي تغطية الطلب الوطني إلا بنسبة 44% فقط والباقي

56% يستورد من الخارج على شكل مسحوق الحليب؛

- ✓ تم إثبات صحة الفرضية الثانية حيث توصلنا إلى أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي تؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962م، أي "التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل؛
- ✓ تم نفي الفرضية الثالثة حيث توصلنا إلى أنه تم تخصيص موارد مالية ضخمة ضمن هذا البرنامج لدعم إنتاج الحليب بدءا بتنمية الثروة الوراثية للأنواع الحيوانية عن طريق دعم إنتاج الأعلاف ودعم التلقيح الاصطناعي وتوفير عتاد وتجهيزات خاصة بالتربية والحلابة وصولا إلى دعم جمع الحليب عن طريق دعم إنشاء هياكل خاصة بجمع الحليب والدعم التحفيزي للكميات المجمعة؛
- ✓ تم نفي الفرضية الرابعة حيث توصلنا إلى أن برنامج تطوير إنتاج الحليب مكن الدولة من رفع الإنتاج المحلي من الحليب الطازج، وتحسين طرق ووسائل جمعه، وتحفيز العديد من الفلاحين والمستثمرين من الولوج في عالم الفلاحة وتربية الماشية مما أدى إلى زيادة عدد المربين، الجامعين وحتى مصانع تحويل الحليب لكنه فشل في التخفيض من قيمة واردات مسحوق الحليب وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحليب.

7. قائمة المراجع :

- Ali DaoudiSami AssassiSalima Terranti.Jean-philippe Colin, 23/22 mai, 2017 .l'agriculture contractuelle en Algérie: radiographie de dispositifs public - privé .communication aux 33ème journées du développement de l'association tiers monde .universitélibre de Bruxelles: Belgique.
- mohamed kaci ,salah yahiaoui .(2017) .étude lait conditionnéet boissons lactée . association des producteurs algériens: Algérie.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2011). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية. المجلد 31: السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2013). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية. المجلد 33: السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2014). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية. المجلد 34: السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (2016). الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية . المجلد 36:السودان.
- بوزيد سايب. (2009). سوسيولوجية استهلاك مادة الحليب في الجزائر: دراسة ميدانية لحي باب الوادي بالجزائر العاصمة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، معهد علم الاجتماع: الجزائر.
- زهير عماري. (2013/2014). تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر.

- سهيلة براحو فاقة. (2002/2003). مساهمة شعبة الحليب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر: الجزائر.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (15 ديسمبر، 2008). القرار الخاص بالصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي رقم 2023. الجزائر.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (13 جانفي، 2009). القرار الخاص بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي رقم 010. الجزائر.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (ماي، 2012). مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق. الجزائر.